



الملخص التنفيذي لدراسة

رفع نسب الالتحاق في برامج رياض الأطفال في الدول العربية

تبنى المركز الإقليمي للجودة والتميز في التعليم¹ (RCQE) هذه الدراسة، لدعم الجهود الإقليمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتحديد المقصد الثاني من الهدف الرابع المتعلق "بضمان تمتع جميع الأطفال بمستوى جيد من الرعاية والتعليم قبل الابتدائي، في الطفولة المبكرة، حيث يكونون جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030"، كما أن الدراسة تندرج ضمن محاولات تشخيص حالة قطاع الطفولة المبكرة في العالم العربي، ورصد نسب قيد الطلاب في رياض الأطفال، وصولاً لتجارب ناجحة وتوصيات يمكنها أن تساعد في زيادة نسب الاستيعاب في تلك المرحلة وتوسيعها، بما يؤسس لتعليم نوعي في المراحل اللاحقة.

وللدراسة أهمية خاصة من جهة ربطها لواقع الطفولة المبكرة عربياً بمعايير دولية، ومعرفة مدى جاهزية منظومة الطفولة المبكرة بمختلف مكوناتها في الدول العربية، لاستيعاب الأطفال وإعدادهم للتعليم الابتدائي. وستوفر الدراسة مجموعة من قواعد البيانات والمؤشرات على مستوى الدولة الواحدة، ومؤشرات أخرى مقارنة بين الدول العربية، بما يمكن من رصد التجارب الناجحة لتعميمها والتعاطي مع نقاط الضعف لعلاجها.

كما ستوفر الدراسة مجموعة من الأدوات والمنهجيات البحثية المقننة والمجربة، التي ستثري الأنشطة البحثية اللاحقة بما يمكن من توفير مؤشرات "التوجهات Trends" لقياس التقدم حال تطبيق تلك الأدوات مع مرور الزمن. تثبت الدراسة في إطارها التقييمي نهجاً بحثياً يمزج بين الطرائق الكمية والنوعية في جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها، وصولاً للإجابة عن أسئلة الدراسة، وتمثل المنهج الوصفي باستخدام (الاستبانة) مع أسلوب المسح بالعينة لرياض الأطفال في الدول المستهدفة بالدراسة، لجمع ما يلزم من بيانات عن جاهزية رياض الأطفال لاستقبالهم، وجاهزية معلمي رياض الأطفال لتحضير الأطفال لتلك المرحلة.

وتمثل المنهج النوعي في أنشطة المراجعة المكتبية للوثائق المتوفرة، وتحليل سياسات التعليم الخاصة بمرحلة الطفولة المبكرة، مع رصد لأبرز التدخلات التربوية والتجارب الناجحة في قطاع رياض الأطفال عالمياً، وفي الدول التي سينفذ المشروع فيها، وأجريت مجموعة من المقابلات الموجهة، ومجموعات التركيز مع أولياء الأمور والمعلمين في رياض الأطفال، وصانعي سياسات التعليم في بعض الدول كحالة دراسية، بما يمكن من تثليث المعلومة (Triangulation)، وصولاً لبيانات دقيقة، تقود لمؤشرات المواصفات الدقيقة، وساعد كذلك في إتاحة الفرصة للخروج بنماذج مجربة، قد تسهم في زيادة معدلات التحاق الأطفال في رياض الأطفال.

وقد حددت الدراسة مجموعة من الأسئلة البحثية التي ستجيب عليها، وهذه الأسئلة هي:

1. ما حال الالتحاق في رياض الأطفال في الدول العربية، في ضوء البيانات الميدانية المتوفرة؟
2. ما مدى توفر وجودة البيانات ذات العلاقة برياض الأطفال في الدول العربية؟
3. ما درجة فعالية منظومة ضمان الجودة ومتابعتها في رياض الأطفال في الدول العربية؟
4. هل توجد آليات لجمع البيانات حول جاهزية الأطفال للتعليم الابتدائي وما مدى فاعليتها في الدول العربية؟
5. ما مدى جاهزية / ملاءمة المعلمين للتعامل مع الأطفال وتربيتهم في رياض الأطفال في الدول العربية؟
6. ما طبيعة البرامج الخاصة بتشجيع إشراك أولياء الأمور والمجتمع المحلي، في أنشطة رياض الأطفال في الدول العربية؟
7. ما الاقتراحات والتوصيات الخاصة برفع نسب الالتحاق في رياض الأطفال في الدول العربية؟

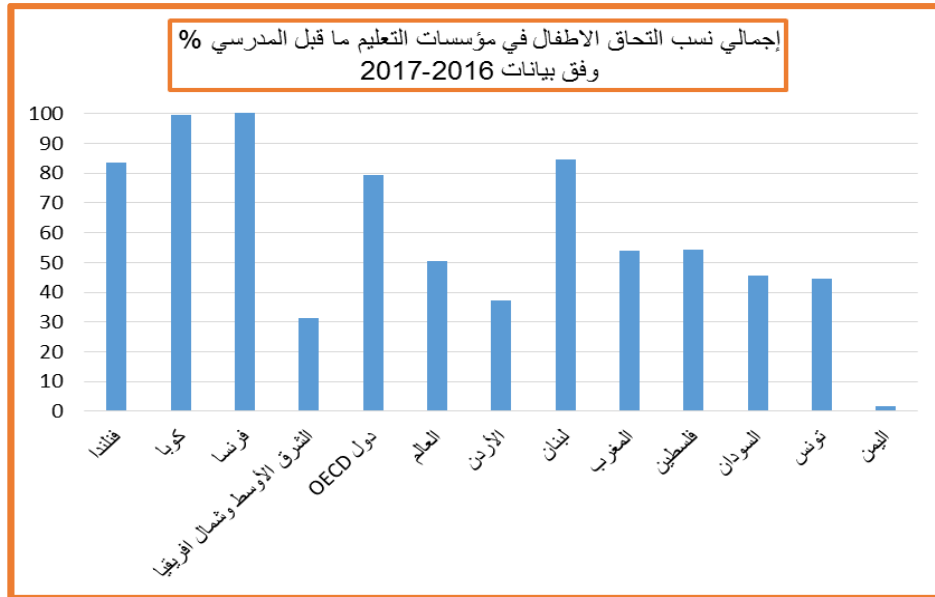
¹RCQE: Regional Center for Quality and Excellence in Education, <http://rcqe.org/en/>

وقد حدد فريق الدراسة بالتعاون مع المركز الإقليمي للجودة والتميز في التعليم، سبعة دول عربية لتنفيذ الدراسة فيها، كدراسات حالة وهي اليمن، وفلسطين، والأردن، ولبنان، والسودان، والمغرب، وتونس، واعتمدت ثلاث دول سجلت مؤشرات متميزة في موضوع الدراسة، لتكون دولاً للمقارنة المرجعية وهي: فرنسا، وفنلندا، وكوبا. وقد سُمي منسق عام للدراسة من الشبكة العربية لتنمية الطفولة المبكرة، وباحث رئيس، كما سُمي منسق وطني للدراسة في كل دولة، ينتمي لمؤسسة وطنية، على علاقة بقطاع الطفولة المبكرة ورياض الأطفال، وطور الباحثون وثائق وصف المهام، تحدد أدوار أعضاء الفريق ومرجعياتها.

ولجمع البيانات، طور الباحثون بطارية من الأدوات البحثية وتجربتها وتحكيمها؛ ليعتمدها فريق البحث الوطني، وتمثلت في استبيان المنسق الوطني، واستبيان رياض الأطفال الذي حوسبه الباحثون على نماذج جوجل² لتعبئته إلكترونياً، إضافة إلى نماذج مقابلات موجهة مع المسؤولين وبروتوكولات مجموعات بؤرية، كما طور الباحثون قوالب خاصة لأنشطة المراجعة المكتبية وتحليل الوثائق، ودرب المنسقون الوطنيون على فنيات جمع البيانات وتنظيمها ومعالجتها، في ورشة عمل مركزية عقدت في عمان.

وبُنيَت نتائج الدراسة وفق أحدث البيانات المتوفرة تباينا في إجمالي نسب التحاق الأطفال Gross enrollment ratio بمرحلة التعليم ما قبل المدرسي في الدول العربية المشاركة، وتباينا أكبر مع المؤشرات الخاصة بـ (فنلندا وفرنسا) على أساس أنهما دولتا مقارنة مرجعية، كما يظهر في الشكل التالي:

شكل 1: إجمالي نسب التحاق الأطفال في مؤسسات التعليم ما قبل المدرسي في الدول المشاركة في الدراسة، مقارنة بدول المقارنة المرجعية



والشكل السابق يبين أن بعض الدول العربية التي شاركت في الدراسة ما زالت عند نسبة 50% من إجمالي الالتحاق، أي أن هناك 50% من مجمل عدد الأطفال، ممن هم في سن الالتحاق بمؤسسات التعليم ما قبل المدرسي، ما زالوا خارج تلك المؤسسات، مع التنويه إلى أن لبنان قد حققت مؤشرات منافسة على المستوى العالمي، في حين كانت الحالة في اليمن مقلقة للغاية.

وبينت الدراسة أن معظم الدول العربية المشاركة في الدراسة، طورت خططا، أو استراتيجيات، أو وثائق سياسات على علاقة بقطاع رياض الأطفال، وبعض هذه الوثائق حديث عهد، وبعضها انتهت مدة صلاحيته، ولم يصدر تحديث للجديد، كما أن معظم الدول قد التزمت باستحقاقات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وغاياته المرتبطة بمرحلة رياض الأطفال، لكن ما تعاني منه تلك الوثائق: هو غياب إجراءات المتابعة والمساءلة، وغياب معايير التقييم، وأحيانا غياب مصادر التمويل، والخطط الإجرائية لتحويل تلك الوثائق لواقع عملي.

وبينت النتائج أن قطاع الطفولة المبكرة يعاني في معظم الدول العربية من ضعف التنسيق والتشبيك بين الفاعلين الكثر في هذا القطاع، كما يشكو من تعدد وتضارب الأجندات أحيانا وتباين مصادر التمويل بما ينعكس سلبا على غياب التنسيق ونظرة التطوير الشمولية للقطاع.

وكشفت نتائج الدراسة عن شح في البيانات الوطنية فيما يتعلق بقطاع رياض الأطفال، وقدمها أحيانا، على الرغم من الجهود الدولية الحثيثة الناشطة في مجال جمع البيانات وتوفيرها للباحثين، بما يحد من قدرة متخذي القرار على تشخيص حالة القطاع، ويحول دون إجراء البحوث الموجهة للسياسات، ولا تقتصر مشكلة شح البيانات على رياض الأطفال التابعة للحكومة، بل تتعداها لرياض الأطفال الخاصة الربحية وغير الربحية، وفي حال توفر بعض قواعد البيانات، عادة ما تكون غير مصنفة، وغير محوسبة بما يفقدها قيمتها التشخيصية البحثية.

وفي مكون أنشطة ضبط الجودة، نجد أن بعض الدول قد اعتمدت لوائح خاصة لترخيص رياض الأطفال، ووضع معايير للبناء والمرافق الخاصة بالروضة، كما اعتمدت إجراءات للمراقبة والتفتيش على تلك الرياض، وُحددت بعض المؤهلات المطلوبة للمربين في تلك الرياض، واعتمدت خطوطا عريضة للمنهاج الخاص بتلك الرياض، لكن إجراءات ضبط الجودة هذه تطبق على الرياض الحكومية في الغالب، ولا تطال الرياض الخاصة في معظم الأحيان، كما أن تقييم تعلم الطلاب نادرا ما يحصل وفق أسس علمية تعتمد عليها نظريات التقويم التربوي الحديثة، وإن حصل، فإنه يكون على عينات محدودة من تلك الرياض، ولأغراض الدراسة لا التقييم.

وبينت نتائج الدراسة - وفق ما من بيانات - أن كادر العاملين في رياض الأطفال ما زال مَكمَن تحدي للنهوض بالقطاع، كون طاقم العاملين في الروضة عادة ما يكون عنصر جذب للأطفال؛ إذا كان على قدر من التأهيل والجاهزية، ويكون عنصرا منفرا؛ إن كان هذا الطاقم لا يحسن التعامل مع هذه الفئة العمرية الحساسة.

وبينت نتائج الدراسة أن بعض الدول قد خطت خطوات ملموسة في رفع جاهزية العاملين الفنية والشخصية والبيداغوجية؛ وذلك باعتماد برامج تأهيل متخصصة قبل الخدمة وبرامج أخرى أثناءها، لكن البيانات بينت أن قلة من الدول تمكنت من إقناع الجامعات الوطنية بتقديم برامج جامعية وتخصصات على علاقة بتعليم رياض الأطفال. ولم تُظهر نتائج الدراسة أية مبادرات أو تدخلات، على علاقة بقياس درجة جاهزية العاملين في رياض الأطفال، أو جودة عملياتهم داخل الغرف الصفية في الروضة، ما يبقي هذا المجال غامضا بلا بيانات أو مؤشرات ساهرة.

وبينت النتائج أن بعض الدول التي حققت نتائج طيبة في نسب الاستيعاب، تبني برامج خاصة لتشجيع المشاركة المجتمعية وانخراط أولياء الأمور في أنشطة رياض الأطفال، سواء أكانت منهجية أم غير منهجية، كما أن بعض الدول قد طورت وثائق تحدد أدوار أولياء الأمور، وما يمكنهم عمله؛ لدعم انخراط أبنائهم في برامج رياض الأطفال،

وبالمقابل فإن بعض الدول التي شاركت في الدراسة، ما زالت رياض الأطفال فيها مجرد أماكن لتجميع الأطفال، حتى وصول أولياء أمورهم لاستلامهم.

وبينت نتائج الدراسة أن بعض الدول تبنى بالفعل مجانية الالتحاق برياض الأطفال، وقد أتاحت ذلك نوعاً من العدالة وسهولة انخراط الأطفال في تلك الرياض، دون تمييز بين فئات المجتمع وفق مستويات الدخل، أو تحييد للفئات المهمشة، وقد ساهمت هذه السياسة، كما هي الحال في رياض الأطفال الحكومية في فلسطين، والأردن، وعمان في زيادة نسب الالتحاق وتحقيق مبدأ العدالة.

وبينت النتائج أن من الأسباب التي تحول دون زيادة نسب استيعاب الرياض للأطفال: ضعف البنى التحتية، والفضاءات الخارجية والملاعب، في تلك الرياض، وغياب التجهيزات الترفيهية كالألعاب، الداخلية والخارجية، ما يجعلها بيئات منفرة في كثير من الأحيان، كما أن عدم موازنة تلك الرياض لذوي الاحتياجات الخاصة، يحول دون التحاق أولئك الأطفال بتلك الرياض.

وتلعب حالة الغرف الصفية دوراً مهماً في رغبة الأطفال في الالتحاق برياض الأطفال، ففي الدول التي أفادت مديرو الرياض فيها بأن الغرف الصفية فيها تتمتع بمواصفات الغرف الصفية التربوية من ناحية التهوية والإضاءة الملائمة؛ زاد التحاق الأطفال بتلك الرياض.

وحددت الدراسة مجموعة من التحديات التي تحول دون زيادة نسب استيعاب الرياض للأطفال في الدول العربية، ومن أبرز هذه التحديات: شح الميزانيات، وغيابها في بعض الدول، وعدم اعتبار قطاع رياض الأطفال من ضمن السلم التعليمي في بعض الدول، وغياب الجهة الرسمية المنظمة لأنشطة رياض الأطفال على المستوى الوطني، وكان من أبرز التحديات التي رصدها الباحثون: ضعف تأهيل العاملين في الرياض، مع درجة الرضا الوظيفي المتدنية التي يعانون منها، في ظل قلة الرواتب والمخصصات المالية.

وظهرت قضية غياب أنظمة وخطط للمتابعة والتقييم، لعمل الرياض بصورة منتظمة، على أنها واحدة من القضايا التي جعلت من بعض رياض الأطفال هياكل حجرية خالية من الجودة، لا تقدم للأطفال من المهارات، والمتعة، والرفاهية ما ينشدون وما تصبو له نفوسهم.

وخرجت الدراسة ببعض التوصيات التي قد تسهم في زيادة نسب استيعاب رياض الأطفال، مثل: تطوير أدلة إرشادية للمربين والعاملين في رياض الأطفال، وتطوير برامج تدريبية، وبرامج بناء قدرات للمربين في تلك الرياض، واعتماد لوائح وطنية وعربية؛ لترخيص رياض الأطفال، وتحديد نظام مؤشرات يكون بموجبه رصد جودة رياض الأطفال وتقييمها.

كما أوصت الدراسة بتنظيم تدخلات الشركاء في قطاع رياض الأطفال، ضمن مظلة رسمية ترعاها مؤسسة حكومية واحدة، مع تخصيص الميزانيات الكافية لديهم لأنشطة تلك الرياض.

وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد نظام معياري متطور لجمع البيانات ذات العلاقة برياض الأطفال، وحوسبة هذه البيانات وتوفيرها للمستخدمين، على النحو الذي يمكن من تحديد الأولويات واحتياجات التدخل.

وفي الختام أوصت الدراسة بضرورة التعاون بين الدول العربية والمؤسسات الدولية المتخصصة في قطاع

رياض الأطفال، في إجراء الدراسات والبحوث الدورية المقارنة، على النحو الذي يمكن من تحديد نقاط القوة

وقصص النجاح وتعميمها، ويمكن كذلك من تحسس نقاط الضعف والقصور؛ لمعالجتها وصولاً لتحقيق أجندة

التنمية المستدامة وأهداف 2030.

وبصورة أكثر تفصيلاً فقد خرجت الدراسة بالتوصيات المبوبة وفق المحاور التالية:

توصيات على مستوى السياسات والنظم والشراكات:

1. العمل على مستوى السياسات العامة، على النحو الذي يمكّن من التدخل المنظم والمنتظم في قضايا التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، ويأتي ذلك باعتماد القوانين والتشريعات، التي تعتمد إلزامية التحاق الأطفال في رياض الأطفال،
2. وجود جهة منظمة وطنية واحدة للجهات الأخرى العاملة في قطاع التعليم في الطفولة المبكرة.
3. وجود آلية موحدة لتمويل قطاع التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، على أن تكون هذه الآلية تحت مظلة رسمية، بما يكفل الشفافية والمساءلة والعدالة في التوزيع وتحديد الأولويات.
4. التنسيق الناجز بين قطاع التعليم ما قبل المدرسي وقطاع التعليم المدرسي (المرحلة الأساسية)؛ لضمان التواصل بين مناهج المرحلتين، وفحص جاهزية الأطفال بعد إنهاء مرحلة التعليم ما قبل المدرسي لمرحلة التعليم الابتدائي، والتناغم بين طرائق التعليم والتعلم بين المرحلتين.
5. تبني العدالة في التدخلات في القطاع، ولاسيما عند تعدد الجهات المقدمة لخدمة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بين الجهات الحكومية والجهات الخاصة.
6. التأكيد على التحاق الفئات المهمشة والأقل حظا والفقيرة في برامج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، في ظل تباين الخلفيات الاقتصادية للعائلات، وغياب أنظمة المساءلة في بعض الأنظمة التربوية، وتعذر إمكان الوصول لبعض الأماكن النائية والمهمشة.

توصيات على علاقة بتوفر البيانات

1. اعتماد استراتيجية واضحة لجمع بيانات وطنية خاصة برياض الأطفال، على أن تخدم هذه البيانات أنشطة التطوير الخاصة بالقطاع.
2. تطوير أدوات بحثية خاصة لجمع البيانات على أن يطور هذه الأدوات فرق متخصصة في القطاع، بالإفادة من التجارب الإقليمية والعالمية.
3. أن تكون هذه البيانات كمية ونوعية، تتضمن متغيرات على علاقة بسياقات رياض الأطفال، وأخرى على علاقة بالمدخلات والعمليات والمخرجات.
4. أن يكون جمع البيانات بصورة دورية، على النحو الذي يمكّن من الخروج بمؤشرات تقيس "التوجهات trends" مع الزمن.
5. أن تُعتمد آليات محوسبة؛ لنشر قواعد البيانات على المستوى الوطني وعلى المنصات الإقليمية والدولية، وتوفيرها بصورة مجانية للباحثين والمتخصصين.
6. تطوير آليات محوسبة وأدلة للمستخدمين تمكّن من تحليل البيانات بصورة فورية؛ للخروج بالنتائج وتشخيص حالة القطاع.

توصيات على علاقة بمنظومة ضمان الجودة ومتابعتها في رياض الأطفال

1. تطوير واعتماد معايير للجودة في رياض الأطفال، لتشمل البيئات المكانية والقوى العاملة في رياض الأطفال، وتتضمن كذلك مناهج التعليم وإستراتيجيات التعلم والتعليم.
2. تنظيم أنشطة دورية للمتابعة والتقييم والإشراف والتفتيش على رياض الأطفال؛ للتحقق من مدى تطبيق تلك الرياض لمعايير الجودة والسلامة والأمان، وتصويب أوضاع رياض الأطفال غير الملتزمة بتلك المعايير.

3. إصدار تقارير دورية حول نتائج أنشطة المتابعة والتقييم والإشراف، ليتسنى توجيه أنشطة التدخل والتطوير للرياض الأكثر ضعفاً؛ للنهوض بها لمستويات الرياض الأخرى ذات المؤشرات المرتفعة.

توصيات على علاقة بالعاملين في رياض الأطفال

1. اعتماد سلم وظيفي رسمي للعاملين في رياض الأطفال، يراعي التخصصية والجاهزية للعمل وفق طبيعة المتعلمين.
2. تطوير برامج تأهيل للعاملين في رياض الأطفال، قبل التحاقهم بالخدمة باعتماد مساقات جامعية معتمدة.
3. تطوير برامج تدريب للعاملين في رياض الأطفال، تراعي التطوير الحاصل في نظريات التعليم والتعلم في هذا القطاع.
4. التقييم المستمر للعاملين في رياض الأطفال، سواء كان التقييم ذاتياً أو خارجياً، بما يمكن من الحفاظ على درجة عالية من الجاهزية وجودة الأداء لهؤلاء العاملين.

توصيات على علاقة بمناهج التعليم في رياض الأطفال

1. اعتماد أطر منهجية عامة وخطوط عريضة، تحدد ما يجب على الطلاب تعلمه، وعلى المعلمين تعليمه في سياق عريض، ووفق التوجهات الحديثة في تعليم وتعلم رياض الأطفال.
2. التركيز على النهج الشمولي التفاعلي، والتعلم باللعب؛ بما يجعل من الروضة مكاناً جاذباً للأطفال ولا يحولها مدرسة في وقت مبكر.

توصيات على علاقة بمكون البحث الموجه للسياسات في رياض الأطفال

1. توظيف قواعد البيانات الوطنية في إجراء أبحاث على علاقة بسياسات خاصة برياض الأطفال؛ بما يوفر المؤشرات التي ستوجه تلك السياسات.
2. تنظيم أنشطة تقييم وطنية تركز على تقييم مكتسبات الأطفال بصورة مناسبة، بما يوفر المؤشرات اللازمة عن جودة مخرجات رياض الأطفال.
3. المشاركة في أنشطة تقييم إقليمية ودولية مقارنة، تستهدف رياض الأطفال؛ بما يتيح للنظم التربوية الوطنية مقارنة حال رياض الأطفال فيها، بسياسات إقليمية ودولية، ويسهم في تعزيز التنافسية، ونقل الخبرات والتشبيك، وتعميم التجارب وقصص النجاح.
4. توجيه أنشطة البحث الأكاديمية للباحثين في الجامعات؛ لتكون رياض الأطفال بمكوناتها قائمة على دراساتهم وأنشطتهم البحثية ومشاريع تخرجهم، بما يوجه تلك البحوث لخدمة سياسات البلد وتجويد قطاع رياض الأطفال.
5. إجراء دراسات تجريبية وشبه تجريبية حول أثر التدخلات التربوية في رياض الأطفال في زيادة التحاق الطلاب في تلك الرياض؛ بما يمكن من تعميم التدخلات الناجحة في هذا المجال وتبنيها.